



مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (26) - العدد الرابع - أكتوبر 2025

الأصول الرقمية وانعكاساتها على المعالجات المحاسبية في التقارير المالية

Digital Assets and their Implications for Accounting Treatments in Financial Reports

إعداد الباحث

سليمان سالم محمد سالم عامر

مرشح للدكتوراه

كلية التجارة - جامعة بورسعيد - قسم المحاسبة

إشراف

دكتور

حسين مصطفى هلاي

أستاذ المحاسبة المالية المتفرغ

كلية التجارة - جامعة بورسعيد

دكتور

زين العابدين سعيد فارس

أستاذ المحاسبة المالية المتفرغ

كلية التجارة - جامعة بورسعيد

دكتورة

سحر عبد الستار النقيب

الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة بورسعيد

2025-08-14	تاريخ الإرسال
2025-08-20	تاريخ القبول
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg	

ملخص:

تشهد الأصول الرقمية تطورًا متسارعًا في بيئات الأعمال الحديثة، مما يفرض تحديات متزايدة على مهنة المحاسبة من حيث الاعتراف والقياس والإفصاح. وتكمن مشكلة الدراسة في غياب إطار معياري واضح، سواء على المستوى الدولي أو المحلي، ينظم المعالجة المحاسبية لهذه الفئة من الأصول.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التصورات المختلفة للأصول الرقمية في الأدب المحاسبي، واستعراض بدائل المعالجة المحاسبية المطروحة، وذلك في ضوء كل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS). اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل المفاهيم الأساسية، ودراسة تطبيقات الممارسات المهنية، والمعايير المحاسبية ذات الصلة.

وقد تناولت الدراسة تصنيف الأصول الرقمية ضمن أربعة بدائل رئيسية: كنقد أو شبه نقد، كمخزون، كأصل غير ملموس، وكأداة مالية. وتوصلت إلى البديل الأقرب للتطبيق في ظل الأطر الحالية هو معالجتها كأصل غير ملموس وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 38)، إلا أن هذا التصنيف لا يخلو من القيود المحاسبية والعملية.

توصي الدراسة بضرورة إصدار معيار محاسبي مستقل للأصول الرقمية، يأخذ في اعتباره خصائصها الفنية والاقتصادية، ويسهم في تعزيز الشفافية وجودة التقارير المالية.

كلمات مفتاحية:

الأصول الرقمية، المعالجات المحاسبية، الأصل غير الملموس، معايير المحاسبة الدولية، الأصول الرقمية المشفرة.



Abstract:

Digital assets are rapidly evolving in modern business environments, posing increasing challenges for the accounting profession in terms of recognition, measurement, and disclosure. The study's challenge lies in the absence of a clear standard framework, both internationally and locally, regulating the accounting treatment of this class of assets.

This study aims to analyze the various perceptions of digital assets in the accounting literature and review the proposed accounting treatment alternatives, in light of both International Financial Reporting Standards (IFRS) and International Accounting Standards (IAS). The study adopted a descriptive-analytical approach by analyzing basic concepts, examining the applications of professional practices, and relevant accounting standards.

The study classified digital assets into four main alternatives: cash or quasi-cash, inventory, intangible asset, and financial instrument. The study concluded that the most applicable alternative under current frameworks is to treat them as intangible assets according to International Accounting Standard (IAS 38). However, this classification is not without accounting and practical limitations.

The study recommends the issuance of a separate accounting standard for digital assets that takes into account their technical and economic characteristics and contributes to enhancing transparency and the quality of financial reporting.

Keywords:

Digital assets, accounting treatments, intangible assets, international accounting standards, cryptocurrency assets.

أولاً: مقدمة وطبيعة المشكلة:

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً في التقنيات الرقمية، والتي انعكست بدورها على مختلف الجوانب الاقتصادية والمالية، وكان من أبرز مخرجات هذا التطور ما يعرف بالأصول الرقمية، والتي تشمل على العملات المشفرة والأصول الغير قابلة للاستبدال NFT، مما حتم ذلك الأمر أن أصبح واقعاً جديداً في بيئة الأعمال والاستثمار، واستقطاب اهتمام الأفراد والشركات والمؤسسات المالية.

وعلى الرغم من ذلك تزايد حجم التعاملات في الأصول الرقمية واعتمادها المتنامي كوسيلة لتخزين القيمة أو التداول أو الاستثمار، إلا أن المعايير المحاسبية الدولية لم تطرح حتى الآن إطاراً خاصاً أو معياراً مستقلاً ينظم كيفية المعالجة المحاسبية.

تنبع المشكلة الأساسية من أن الأصول الرقمية لا تنطبق عليها المفاهيم التقليدية للأصول ضمن المعايير الدولية للمحاسبة بشكل دقيق، إذ لا تعتبر عملة قانونية معترف بها، ولا هي أصل نقدي بالمعنى التقليدي، كما أن خصائصها غير نقدية، مما قد يؤدي ذلك إلى تفاوت في التقارير المالية بين الشركات، ويؤثر على مصداقية المعلومات المالية واتساقها.

بناءً على ما سبق، يسعى هذا البحث إلى تحليل البدائل المحاسبية الممكنة للتعامل مع الأصول الرقمية، وتقييم مدى توافق كل بديل مع الأطر المعيارية القائمة، وذلك وصولاً إلى تقييم توصيات تدعم عملية اتخاذ القرار المحاسبي، وتساهم في جودة ومصداقية الجوانب الاقتصادية والاستثمارية لهذه الأصول.

ثانياً: أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة في حداثة موضوع الأصول الرقمية وتزايد الاهتمام بها على المستويين المحلي والدولي، خصوصاً في ظل التوسع المستمر في استخدام العملات المشفرة والرموز الرقمية في مختلف القطاعات الاقتصادية. كما أن غياب إطار محاسبي واضح ومحدد للتعامل مع هذه الأصول يمثل تحدياً حقيقياً أمام المحاسبين والمراجعين ومعدّي القوائم المالية.

وتبرز أهمية الدراسة أيضاً كونها تسلط الضوء على الفجوة القائمة بين الواقع العملي المتسارع من جهة، والإطار المعياري المحاسبي الثابت من جهة أخرى، مما يجعل الحاجة ملحة



إلى فهم دقيق للبدائل المحاسبية المتاحة، وتحديد الأنسب منها لتطبيقه في إعداد التقارير المالية بطريقة تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي لهذه الأصول.

ثالثاً: أهداف البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته، تتمثل أهداف البحث في الآتي:

1. استعراض وتحليل طبيعة الأصول الرقمية وأشكالها المختلفة.
2. مناقشة البدائل المحاسبية الممكنة لمعالجة الأصول الرقمية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.
3. تقييم مدى توافق كل بديل مع خصائص الأصول الرقمية وظروف استخدامها.
4. اقتراح إطار مفاهيمي يساعد المحاسبين والهيئات التنظيمية على اختيار المعالجة المحاسبية الأنسب.
5. تقديم توصيات من شأنها المساهمة في تطوير المعايير المحاسبية لتشمل الأصول الرقمية بوضوح وفعالية.

رابعاً: منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يقوم على استعراض وتحليل الأدبيات النظرية والمهنية ذلت الصلة بموضوع الأصول الرقمية، بهدف تقويم البدائل المحاسبية المقترحة ومعرفة مدى توافقها مع الأطر المعيارية القائمة.

وقد استندت الدراسة إلى تحليل المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية (IFRS)، سواء تلك الصادرة تحت مسمى (IFRS) أو الصادرة تحت مسمى (IAS) International Accounting standards، حيث لا تزال بعض معايير IAS سارية المفعول ومعتمدة ضمن الإطار الدولي الشامل.

خامساً: حدود البحث:

تقتصر هذه الدراسة على تحليل نظري للمحتوى المعياري المتعلق بالأصول الرقمية دون إجراء اختبار ميداني أو دراسة حالة تطبيقية.

كما يتركز نطاق الدراسة على المعايير الدولية (IAS/IFRS)، دون التوسع في معايير أخرى أو أطر تنظيمية محلية بديلة.

وتتعامل الدراسة مع الأصول الرقمية كفئة عامة، دون الخوض في التفاصيل التقنية أو الفروقات الدقيقة بين أنواعها (مثل: العملات المشفرة، الرموز غير القابلة للاستبدال، وغيرها)، مما يمهّد لأبحاث لاحقة أكثر تفصيلاً في الجوانب الفنية أو القطاعية.

سادساً: خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وتحقيقاً لأهدافه، تم تقسيم البحث إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للأصول الرقمية.

المحور الثاني: تصنيف الأصول الرقمية في الأدب المحاسبي.

المحور الثالث: دراسة تحليلية لبدائل المعالجات المحاسبية للأصول الرقمية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للأصول الرقمية:

1. مفهوم الأصول الرقمية:

فيما يلي مجموعة من الآراء ووجهات نظر بعض الباحثين حول مفهوم الأصول الرقمية، ولذا سوف يقوم الباحث بعرض هذه المفاهيم على النحو التالي:

عرف "قنطجوي" الأصول الرقمية بأنها: أي شيء موجود في شكل ثنائي (0,1) تسيطر عليه المنشأة، ويمكن استخدامه، ويتوقع منه أن يحقق منافع اقتصادية مستقبلية. حيث يشير هذا التعريف إلى أن الأصول الرقمية مصطلح رقمي تملكه المنشأة وتستحوذ عليه وله حقوق تعاقدية أو نظامية، ويتوقع أن يحقق منافع اقتصادية في المستقبل سواء كانت استثمارية أو مالية أو تسويقية.

وعرف "Kundson" الأصول الرقمية أيضاً، بأنها: أي ملف رقمي يضيف قيمة مالية للشركة. حيث يستخلص من ذلك عدة شروط يجب توافرها في الأصل حتى يكون رقمياً، وهي: أن يحقق منافع اقتصادية مستقبلية، وأن يكون ذو قيمة للشركة سواء كانت استثمارية أو مالية أو تسويقية، وأن يكون ملفاً رقمياً، وأن يكون الوصول إليه سهلاً وقابل للبحث والتوزيع.



وعرفها "Adobe Experience Cloud Team" بأنها: أي نوع من الوسائط أو البيانات المخزنة بتنسيق رقمي. ويمكن أن يتضمن ذلك العديد من الملفات، ومن الأمثلة على ذلك الآتي: الصور، مثل: TIFF , GIF , PNG , RAW , JPEG، ومقاطع الفيديو، مثل: MP4 , MOV , AVI , WMV، والصوت، مثل: MP3 , WAV , AIFF، والمستندات، مثل: Word , PDF , Power point , Excel، والنماذج والرسوم المتحركة ثلاثية الأبعاد، مثل: STL , OBJ , FBX، وصفحات الويب والتعليمات البرمجية، مثل: HTML , CSS , JAVASCRIPT.

ويمكن أن تتضمن الأصول الرقمية أيضاً أنواعاً أكثر تخصصاً من الملفات، مثل: الرسومات، والبيانات العلمية. وبشكل عام، يتم إنشاء الأصول الرقمية أو استخدامها أو إدارتها من قبل المنشأة ولها قيمة مالية أو تسويقية أو استثمارية يمكن الاستفادة منها، على سبيل المثال: يمكن استخدام صور المنتجات في التجارة الإلكترونية، ويمكن استخدام مقاطع الفيديو للتسويق، ويمكن أيضاً استخدام المستندات للبحث والدراسة وتسجيل الملاحظات والبيانات.

في ضوء ما سبق عرضه حول مفاهيم الأصول الرقمية، يتوصل الباحث إلى المفهوم الآتي للأصول الرقمية، وهي :

"مجموعة من البرامج والتقنيات المبرمجة من قبل الشركات أو المؤسسات أو الأفراد، وتحتوي على بيانات وصفية وقانونية، ويتوقع منها فائدة إقتصادية مستقبلية ذات قيمة مالية أو تسويقية أو استثمارية".

2. خصائص الأصول الرقمية:

للأصول الرقمية العديد من الخصائص والسمات التي تجعلها مميزة وفريدة عن غيرها من الأصول الأخرى الملموسة وغير الملموسة، وفيما يلي يعرض الباحث مجموعة من هذه الخصائص من وجهة نظره البحثية، حيث تتمثل في الآتي:

- أن الأصول الرقمية عبارة عن مورد اقتصادي غير مادي. حيث أن الأصول الرقمية تكون في هيئة منتجات وخدمات رقمية غير ملموسة.
- أن الأصول الرقمية تحمل الصفة الرقمية، حيث يتم تصميمها من خلال النظام الثنائي Binary System (1,0)، وهي لغة مفهومة لدى الحاسب الآلي.

- أن الأصول الرقمية قابلة للاستخدام. أي قدرة المنشأة على استخدامها والتصرف فيها.
- قابلية الأصول الرقمية للتحديد. أي ينشأ عنها حقوق تعاقدية ونظامية (قانونية، ضريبية).
- تحقق الأصول الرقمية منافع اقتصادية مستقبلية.
- تعتمد هذه الأصول على تقنية البلوك تشين القائمة على عمليات التشفير الآمن.
- قابلية الأصول الرقمية للتداول الرقمي والتخزين، حيث يتم تداولها من خلال الأجهزة الإلكترونية والرقمية، وكذلك تخزينها في العالم الافتراضي الرقمي كالحوسبة السحابية من خلال مساحات تخزين متاحة بها.
- وتعليقاً على ذلك، يوجد خصائص أخرى للأصول الرقمية من وجهة نظر الباحث يمكن عرضها كآلاتي:

- أن الأصول الرقمية يتم انتاجها وتسويقها وتداولها في سوق رقمي.
- أن الأصول الرقمية ذو قيمة للمنشأة، سواء كانت مالية أو تسويقية أو استثمارية.
- يتم تداول الأصول الرقمية رقمياً. أي عبر وسائل رقمية، مثل: الانترنت والحاسب الآلي والأجهزة المحمولة كالتابلت والموبايل والآب توب.
- توفر الأصول الرقمية بيانات ومعلومات لمستخدميها في أي وقت كان وبسرعة ومرونة عندما يبحثون عنها.
- الأصول الرقمية تتسم دائماً بالحدثة والتجديد وفقاً للتطورات التقنية في بيئات الأعمال المختلفة.

3. الفرق بين الأصول الرقمية والأصول غير الملموسة:

يعتبر كلاً من الأصول الرقمية والأصول غير الملموسة أصول غير مادية، ولكن تختلف الأصول الرقمية عن الأصول غير الملموسة في عدة نقاط، ويمكن للباحث عرض هذه الاختلافات من وجهة نظره من خلال النقاط الآتية:

1. مشاركة المحتوى: تتسم الأصول الرقمية بمشاركة المحتوى. أي يمكن مشاركة الأصل الرقمي عبر المنصات والوسائل الرقمية، أما الأصول غير الملموسة ليس لها محتوى مشترك. أي لا يمكن مشاركتها عبر وسائل التقنيات الرقمية.
2. طبيعة التداول: تتسم الأصول الرقمية بالرقمنة والتسويق والتداول الرقمي، أما الأصول غير الملموسة فيتم تداولها ورقياً، ولذلك فليس كل الأصول الغير ملموسة رقمية، فمثلاً



حقوق الملكية أو الطبع والنشر وبراءة الاختراع، إذا كانت تقدم في شكل ورقي ولا تتداول عبر التكنولوجيا الرقمية، فهي أصول غير ملموسة.

3. إذن الحصول على الأصل: تقدم الأصول الرقمية خدماتها من خلال تقنية المعلومات، أما الأصول غير الملموسة لا يمكن استخدامها بدون الحصول على إذن من مالكيها الذي يتمتع بفوائدها.

4. قيمة الأصل: تعتبر الأصول الرقمية ذات قيمة عالية للمنشأة سواء كانت مالية أو تسويقية أو استثمارية، أما الأصول غير الملموسة فإنها ذات قيمة مالية وتسويقية واستثمارية منخفضة إذا تم مقارنتها بالأصول الرقمية في ظل التقدم التكنولوجي والرقمي الذي يشهده العالم حالياً.

5. وسيلة الحصول على الأصل: يمكن الحصول على الأصول الرقمية في أي وقت، وبأي وسيلة دفع رقمية، أما الأصول غير الملموسة فإنها تعتبر ملكية حصرية للمنشأة. أي أن المنشأة هي الوحيدة التي لديها القدرة على التصرف فيها، وذلك لأنها بحوزتها وتحت سيطرتها.

6. مرونة الأصل: يمكن الحصول على الأصول الرقمية بطريقة مرنة والتعامل معها بسهولة ويسر، أما الأصول غير الملموسة يصعب الحصول عليها بطريقة مرنة، وكذلك التعامل معها يحتاج إلى العديد من الإجراءات والمتطلبات.

7. إمكانية الاحتفاظ بالأصل: تتميز الأصول الرقمية بأنها ذات تقنية تكنولوجية عالية، ولا تحتاج إلى مساحة كبيرة لتخزينها والاحتفاظ بها داخل سجلات، ولكن يتم الاحتفاظ بها داخل ملفات على الحاسب الآلي أو أي جهاز تقني، أما الأصول غير الملموسة فيتم تخزينها في سجلات ورقية والاحتفاظ بها في أرشيف السجلات الورقية.

المحور الثاني: تصنيف الأصول الرقمية في الأدب المحاسبي:

أولاً: الدوافع والأسباب التي دعت إلى تعدد البدائل المحاسبية للأصول الرقمية:

لقد أدى ظهور الأصول الرقمية في بيئات الأعمال المحاسبية بصفة خاصة إلى حدوث العديد من المشاكل في عمليات القياس والافصاح عنها في التقارير والقوائم المالية، وذلك في حالة غياب معايير أو ممارسات محاسبية تنظم طبيعة عملها، حيث ترتب على ظهور الأصول

الرقمية محاولة العديد من المنظمات المهنية الدولية العاملة في المجال المحاسبي، مثل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من إيجاد معايير محاسبية جديدة لحل هذه المشكلات أو اقتراح معايير محاسبية قائمة تناولت هذه المشاكل ومن ثم استخدامها في معالجة مشكلات القياس والافصاح المحاسبي عن الأصول الرقمية مع الأخذ في الاعتبار جميع الظروف المتعلقة بهذه الأصول سواء كانت تقنية أو نظامية أو محاسبية. ولذلك هناك العديد من الدوافع والأسباب التي دعت إلى تعدد بدائل ومعالجات محاسبية تنظم طبيعة عمل الأصول الرقمية من قبل مستخدميها سواء كانوا شركات أو أفراد، وهذه الأسباب يمكن للباحث عرضها من وجهة نظره كالآتي:

1. الأسباب التقنية: تعد الأصول الرقمية أصولاً ليس لها كيان مادي ملموس يتم تداولها على هيئة بيانات ومعلومات رقمية من خلال مجموعة من الأجهزة والأنظمة الإلكترونية المتصلة بشبكات الإنترنت، ولذلك عند ظهور هذه الأصول لأول مرة أدت إلى حدوث ارتباك بين أنظمة الأوساط المحاسبية سواء كانت منظمات مهنية أو شركات أو أفراد حول كيفية قياسها والافصاح عنها في الدفاتر والسجلات المحاسبية عند التعامل معها خلال عملية البيع أو الشراء. ونتيجة لذلك الأمر، قامت المنظمات والهيئات المحاسبية من محاولة اقتراح معايير محاسبية جديدة أو تطويع معايير محاسبية قائمة لتنظيم طبيعة عمل الأصول الرقمية عند الاعتراف بها في القوائم والتقارير المالية من قبل الأطراف ذات العلاقة.

2. الأسباب البيئية: ساهمت الأصول الرقمية في حدوث تغييرات جذرية في بيئات الأعمال وخاصة بيئة العمل المحاسبية، واتضح ذلك من خلال التقارير المتكاملة الرقمية، والتي أصبحت لا غنى عنها للعديد من الشركات والمنشآت الكبرى العاملة في المجال التقني، حيث تشير هذه التقارير إلى أهمية البيانات المالية وغير المالية الرقمية على حد سواء في خدمة العمل البيئي والمحاسبي من خلال توفير كافة المعلومات المالية وغير مالية الرقمية عن المسؤولية الاجتماعية وكذلك الحوكمة البيئية والاستدامة البيئية التي تبرز دور الشركات والأفراد في المحافظة على البيئة وتحقيق الاستدامة البيئية، مما ترتب على ذلك ضرورة وجود طرق وبدائل للممارسات المحاسبية لحل هذه المشكلات، وإدراجها في التقارير المالية وملحقاتها.



3. الأسباب القانونية: نتيجة لظهور الأصول الرقمية بشكل كبير في جميع الشركات حول العالم، وما ترتب على ذلك وجود العديد من الاجراءات واللوائح القانونية المرتبطة بهكيل وأنظمة الأصول الرقمية منها على سبيل المثال: تراخيص البرامج، والمخاطر القانونية المرتبطة بعدم الامتثال للأصول الرقمية مثل: العقوبات والدعاوي القضائية والإضرار بالسمعة، بالإضافة إلى حماية البيانات الخاصة بها وإدارة تراخيص البرمجيات المستخدمة في الشركات الرقمية، والانتهاكات القانونية كالاستغلال السيء للبيانات وحذفها والحصول عليها بطرق غير مشروعة، كل ذلك أدى إلى ضرورة وجود ممارسات أو معايير محاسبية تتضمن طرق للإفصاح عن هذه البيانات في الايضاحات المتممة للتقارير المالية في الملاحق الخاصة بها، وذلك لمساعدة المستفيدين منها للاطلاع عليها بشكل جيد وملائم.

4. الأسباب المحاسبية: ترتب على ظهور الأصول الرقمية في البيئة المحاسبية العديد من المشكلات المحاسبية سواء كانت في طرق معالجة الأصول الرقمية عند عرضها في التقارير المالية بدءاً من الاعتراف بها ثم قياسها وحتى الإفصاح عنها أو الممارسات والمعايير المحاسبية المنظمة لطبيعة عملها. حيث تعد هذه الأسباب من أكثر المشكلات تعقيداً للشركات العاملة بالأصول الرقمية، وذلك لعدم وجود ممارسات أو معايير محاسبية قائمة تنص صراحةً على تناول طبيعة هذه الأصول ومعالجتها بشكل دقيق، وعلى الرغم من ذلك، هناك العديد من الحلول المحاسبية الممكن استخدامها للتغلب على ذلك الأمر من خلال تطويع المعايير المحاسبية القائمة واستخدامها كبدايل مقترحة لمعالجة مثل هذه المشكلات حتى يتم إصدار معايير محاسبية جديدة من قبل الجهات والهيئات المهنية المختصة في هذا الشأن.

ثانياً: تصنيف الأصول الرقمية من منظور محاسبي:

تم تصنيف الأصول الرقمية من قبل العديد من الباحثين والأكاديميين المختصين في مجال المحاسبة في دراستهم البحثية السابقة على أنها قد تكون عملة أجنبية أو نقدية أو نقدية معادلة أو أدوات مالية أو استثمارات أو مخزون أو أصول غير ملموسة، حيث اختلفت آرائهم ووجهات نظرهم حول تصنيف الأصول الرقمية من منظور محاسبي وفقاً للبدائل والمعايير المحاسبية المختلفة. في ضوء ذلك سوف يقوم الباحث بعرض وتحليل هذه الآراء من خلال إلى النقاط الآتية:

1. تصنيف الأصول الرقمية كعملة أجنبية:

حيث تم تصنيف الأصول الرقمية ومعاملتها محاسبياً مثل معاملة العملة الأجنبية، وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (21) والخاص بآثار التغييرات في صرف أسعار العملات الأجنبية، إذا كان الغرض من استخدامها كعملة لعمليات البيع والشراء المستمرة، وهذا ما تفعله شركة مايكروسوفت، فعلى سبيل المثال، عندما تباع شركة ما لعميل مقابل عملة رقمية مشفرة، فإن ذلك يشبه عملية القبض بعملة أجنبية، وإذا كانت الشركة ستقبل العملة الرقمية المشفرة في المعاملات الجارية من بيع وشراء، فإن ذلك يتناسب مع المحاسبة الخاصة بها، أسوة بحسابات القبض بالعملة الأجنبية.

2. تصنيف الأصول الرقمية كنقدية:

يمكن اعتبار الأصول الرقمية المشفرة وسيطاً للتبادل في بعض الحالات، وذلك عندما تكون الأصول الرقمية المشفرة محدودة للتبادل عند مقارنتها بالعملات الرسمية المتداولة مثل الدولار واليورو، والسبب في ذلك هو أن العملات الرقمية المشفرة لا يصدرها بنك مركزي، وبالتالي لا تكون مدعومة من قبل أي جهة قانونية، ولذلك فإن معظم البلدان لا يتم الاعتراف بها كعملة نقدية. حيث أن النقود هو الوسيلة القياسية في التبادل، وأساس المحاسبة هو القياس لجميع بنود التبادل التجاري في الشركات، بالإضافة إلى أن النقود تصنف دائماً على أنها من الأصول المتداولة، ويجب أن تكون متاحة لسداد الالتزامات التي تلتزم بها الشركة، وأيضاً أن تكون خالية من أية قيود تعاقدية تحد من استخدامها في الوفاء بالديون.

ولكي يتم اعتبار الأصول الرقمية المشفرة نقداً وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) الخاص بالنقدية، فإنه يجب أن ينطبق تعريف النقود عليها وتكون متاحة للاستخدام في عملية التبادل، ولذلك أشارت المعايير الدولية للمحاسبة على أنه بالإضافة إلى استخدام النقود كوسيلة للتبادل، فمن المتوقع أن يتم استخدام النقود كوحدة نقدية في تسعير السلع أو الخدمات في السوق، والتي تعتبر بمثابة الأساس لجميع المعاملات التي يتم قياسها والاعتراف بها في البيانات المالية مثل العملات التقليدية، وعند قياس ذلك بالأصول الرقمية المشفرة فإنها تُستخدم بشكل أساسي كوسيلة للتبادل، ولكن على عكس النقود أو العملات النقدية، حيث لا تُستخدم العملات الرقمية المشفرة لتسعير السلع أو الخدمات بشكل مباشر،



على الرغم من قبولها كوسيلة للدفع من قبل البعض وأحياناً لتسوية بعض المعاملات، لذا فهي ليست مثل النقود التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بتحديد أسعار السلع أو الخدمات في السوق، وأيضاً لا تحتوي الأصول الرقمية المشفرة حالياً على جميع خصائص النقد، لذلك لا يمكن اعتبارها نقوداً أو عملة نظراً لأن الأصول الرقمية المشفرة غير مقبولة بشكل عام كعملة قانونية ولا تدعمها معظم البلدان حول العالم، حيث أنها غير نقدية.

3. تصنيف الأصول الرقمية كأدوات مالية:

تعرف الأدوات المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على أنها: تشمل كافة الأصول المالية المقيدة بالميزانية العمومية والالتزامات المالية داخل وخارج الميزانية العمومية والتي تقع ضمن نطاق تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9)، وتتكون من:

- النقدية.
 - أدوات الدين وتتمثل في الحسابات والسندات والقروض المستحقة الدفع.
 - التزامات الحصول على القرض التي لا يمكن تسديدها نقداً بالكامل أو يتوقع الوفاء بها.
 - الاستثمارات في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل وكذلك الاستثمارات في الأسهم العادية والأسهم المفضلة وغير القابلة للتداول.
- ويتم تعريف الأداة المالية في معيار المحاسبة الدولي رقم (32)، على أنها: أي عقد يؤدي إلى إنشاء أصل مالي لمنشأة واحدة والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى، حيث أن الأصل المشار إليه هو إما نقداً أو أدوات حقوق ملكية لمنشأة أخرى أو حقوق تعاقدية لاستلام نقداً أو أصل مالي من منشأة أخرى.

وبالتالي، عند تطبيق تعريف الأدوات المالية على طبيعة الأصول الرقمية المشفرة، يجد أن الأصول المشفرة في حد ذاتها ليست أصولاً مالية لأنها ليست نقداً، ولا حصة ملكية في كيان ما، أو عقداً ينشئ حقاً أو التزاماً بتسليم أو استلام النقد أو أي أداة مالية أخرى.

4. تصنيف الأصول الرقمية كاستثمار:

تختلف الشركات في غرض الاحتفاظ بالأصول الرقمية المشفرة، فالشركات التي تنوي الاحتفاظ بالعملات المشفرة على أمل زيادة قيمتها، ولذلك فإن المحاسبة عنها تشبه تماماً

التعامل معها كالأوراق المالية مثل الأسهم والسندات، والاستثمارات في أسهم الملاك (المساهمين).

ويُعرف معيار المحاسبة الدولي رقم (25) الاستثمار بأنه: "أصل تحتفظ به المنشأة بغرض تجميع الثروة من خلال التوزيع (مثل الفوائد وأرباح الأسهم والإيجارات) أو لزيادة رأس المال أو لتحقيق منافع أخرى للعمامة أو المشاريع الاستثمارية كتلك التي يتم الحصول عليها من خلال العلاقات التجارية".

وعند تطبيق ذلك على الأصول الرقمية المشفرة يجد أنها لا تستوفي التعريفات المذكورة أعلاه لأنها ليست أسهماً، ولكن من منظور آخر، عندما يحتفظ العديد من الأفراد بأصول رقمية مشفرة على أمل أن ترتفع قيمتها، كما لو أن الطريقة التي يحتفظ بها الناس باستثماراتهم في الأسهم، وكذلك الشركات التي تحتفظ بأصول رقمية مشفرة على أمل زيادة قيمتها.

حيث أن الأصول الرقمية المشفرة تشبه استثمارات الأسهم أكثر من استثمارات الديون حيث ليس لها تاريخ استحقاق. في الواقع، الاستثمارات طويلة الأجل في الأسهم تجعلها مشابهة للأصول الرقمية المشفرة، كما أن الاستثمارات في الأسهم ليس لها قيمة ثابتة على وجه اليقين، حيث يمكن أن يتقلب السعر بناءً على قيمة الشركة، وتتقلب قيمة الأصول المشفرة أيضاً بناءً على عوامل مختلفة، مثل العرض والطلب.

وبناءً على هذا التحليل، يمكن نظرياً اعتبار الأصول الرقمية المشفرة بمثابة استثمار، وعلى الرغم من ذلك، هناك اتجاه معاكس لما سبق، وذلك بسبب عدم وجود أصل مادي ملموس للأصول الرقمية المشفرة، ولذلك لا يمكن أن تكون استثمارات مالية، حيث أن الاستثمار سواء في الأسهم أو السندات يجب أن يكون عقداً بين طرفي الاستثمار، لذلك لا تعتبر الأصول الرقمية المشفرة استثماراً لوجود طرف واحد فقط في عملية التعاقد.

5. تصنيف الأصول الرقمية كمخزون:

يُعرف معيار المحاسبة الدولي رقم (2) المخزون بأنه: "أي أصل محتفظ به لغرض البيع في السياق العادي للأعمال أو في مرحلة الإنتاج بغرض البيع أو في شكل مواد خام أو مهمات تستخدم في عملية الإنتاج أو في تقديم خدمات".



ولذلك هل من الممكن أن تتوافق خصائص المخزون المذكورة في التعريفات أعلاه مع خصائص الأصول الرقمية المشفرة؟. وللإجابة على هذا التساؤل يمكن تصنيف الأصول الرقمية المشفرة على أنها مخزون إذا كانت الشركة تحتفظ بها للبيع في سياق العمل العادي، وفي هذه الحالة تعتبر الأصول الرقمية المشفرة كمخزون وفقاً للممارسات والمعايير المحاسبية في هذا الشأن، ولكن على الرغم من ذلك، فإن الأصول الرقمية المشفرة ليست أصولاً ملموسة، ولذلك لا يمكن تصنيفها كمخزون.

6. تصنيف الأصول الرقمية كأصول غير ملموسة:

يعد تصنيف الأصول غير الملموسة هو الخيار الأفضل لمحاسبة الأصول الرقمية وفقاً لبحث مكثف أجرته شركة Price Waterhouse Coopers (PwC) إحدى أكبر شركات المحاسبة في العالم، حيث يعتقدون، أن "الأصل المشفر ليس نقدًا أو عملة، أو أصول غير نقدية، ليس لها شكل مادي، ولكن تعتبر أصولاً غير ملموسة ذات عمر غير محدد".

وكما جاء في معيار المحاسبة الدولي رقم (38) فإن: "الأصول غير الملموسة هي أصول قابلة للتحديد" أي الأصول غير النقدية التي ليس لها جوهر مادي، وللاعترااف به كأصل غير ملموس، يجب توفر الشروط التالية:

- إمكانية تحديد الأصل وإمكانية السيطرة عليه وقياس قيمته بشكل محدد.
- توقع تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية من الأصل.
- إمكانية قياس الأصل بشكل موثوق به.

وبتطبيق الشرط المذكور أعلاه على طبيعة الأصول الرقمية، يجد أنها تلبي نفس شروط الأصول غير الملموسة، حيث أن الأصل غير الملموس وفقاً لما جاء في نصوص معيار المحاسبة الدولي رقم (38) يمكن تحديده والسيطرة عليه وقياس قيمته بدقة، بالإضافة إلى إمكانية حصول الشركة على منافع اقتصادية مستقبلية منه. ولذلك يمكن القول بأن الأصول غير الملموسة هي الأصل الوحيد الذي يمكن أن تدرج فيه الأصول الرقمية ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (38)، حيث أنها أصل قابل للتحديد ذو طبيعة غير نقدية وليس له أصل مادي.

وتعقيباً على ما سبق، حول تصنيف الأصول الرقمية من منظور محاسبي، يرى الباحث أن:

- تم تصنيف الأصول الرقمية من منظور محاسبي على أنها عملة أجنبية أو نقدية أو نقدية معادلة أو أدوات مالية أو استثمارات أو مخزون أو أصول غير ملموسة.
- اتفقت الدراسات السابقة حول اعتبار الأصول الرقمية ليست عملة أجنبية أو نقدية أو نقدية معادلة أو أدوات مالية أو استثمارات أو مخزون، وذلك لأنها لا تستوفي شروط وخصائص الأصول الرقمية في كونها أصول غير ملموسة ليس لها طبيعة مادية.
- صنفت الأصول الرقمية بصفة عامة من قبل جميع المنظمات المهنية العاملة في المجال المحاسبي، والباحثين والأكاديميين في دراستهم السابقة على أنها أصول غير ملموسة، وذلك لأنها تستوفي جميع شروط وخصائص الأصول الرقمية في كونها أصول غير ملموسة ليس لها كيان مادي، قابلة للتحديد والسيطرة عليها وقياسها بدقة، ومن الممكن تحقيق منافع اقتصادية تتدفق من هذه الأصول مستقبلاً، بالإضافة إلى أن ليس لها عمر افتراضي محدد.

المحور الثالث: دراسة تحليلية لبدايل المعالجات المحاسبية للأصول الرقمية:

تنوعت واختلفت بدايل المعالجات المحاسبية التي تناولت عملية القياس والافصاح المحاسبي عن الأصول الرقمية، وذلك حسب نوعية وطبيعة الأصل الرقمي. ولذلك سوف يقوم الباحث بعرض وتحليل هذه البدائل المحاسبية من خلال الآتي:

1. البديل المحاسبي الأول: النظر إلى الأصول الرقمية "كعملة أجنبية":

حيث أنه عندما يتم تصنيف الأصول الرقمية المشفر على أنها عملة أجنبية، فيمكن استخدام معيار المحاسبة الدولي رقم (21) والخاص بآثار التغييرات في صرف أسعار العملات الأجنبية، وبذلك يمكن ترجمته باستخدام سعر الصرف بين العملة الوظيفية والأصول المشفرة. ولذلك من شروط الاعتراف بالمعاملة أو الأصل الرقمي وفقاً لذلك المعيار تحقق ما يلي:

- شراء أو بيع سلع أو خدمات تحدد أسعارها بعملة أجنبية.
- إقراض أو إقتراض أموال عندما تكون المبالغ المستحقة لها أو عليها تم تحديدها بعملة أجنبية.
- أن تصبح المعاملة طرفاً في عقد تبادل عملة أجنبية.
- امتلاك أو التخلص من الأصول أو سداد الإلتزامات التي تم تحديدها بعملة أجنبية.



أما عملية القياس المحاسبي للأصل الرقمي كعملة مشفرة، تكون كالآتي:

- عند الاعتراف الأولي بالأصول الرقمية المشفرة كعملة أجنبية، فإنه يتم قياس المعاملة بالمبلغ الناتج عن ضرب مبلغ المعاملة الأجنبية بسعر الصرف السائد بينها وبين عملة التقرير في تاريخ المعاملة على أساس سعر الصرف السائد.
- أما القياس اللاحق في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي، فإنه يجب التقرير عن البنود النقدية بالعملة الأجنبية بسعر الإقفال.
- وبالإضافة إلى ذلك، يتم الإفصاح المحاسبي عن الأصول الرقمية كعملة مشفرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (21)، كالآتي:

- الإفصاح عن البنود النقدية بالعملة الأجنبية بسعر الإقفال.
- الإفصاح عن البنود غير النقدية المحتفظ بها بالتكلفة التاريخية والمحددة بعملة أجنبية من خلال سعر صرف تاريخ المعاملة.
- الإفصاح عن البنود غير النقدية المحتفظ بها بالقيمة العادلة والمحددة بعملة أجنبية من خلال سعر الصرف السائد عند تحديد هذه القيمة.
- تحديد القيمة المسجلة للبنود بموجب المعايير الدولية ذات العلاقة. أي أن قيمة المبالغ المحددة لبنود العملة الأجنبية سواء تم قياسها بالتكلفة التاريخية أو القيمة العادلة، فإنه يجب الإفصاح عنها بعملة التقرير بموجب هذا المعيار.
- وتعقيباً على ذلك، يرى الباحث أنه عند اعتبار الأصل الرقمي كعملة أجنبية، فإنه يتم الاعتراف المبدئي بالأصل الرقمي من خلال تسجيله في الدفاتر بالتغير في سعر صرف العملة الأجنبية وقت إتمام المعاملة التجارية بين الطرفين، وفي نهاية السنة المالية عند أقفال الدفاتر فإنه يتم قياس الأصل الرقمي بالتغير في سعر الصرف السائد في السوق في ذلك الوقت، وذلك كقياس لاحق للأصل الرقمي.

2. البديل المحاسبي الثاني: النظر إلى الأصول الرقمية "كنقدية":

توصلت لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS IC) إلى أن العملات الرقمية المشفرة ينظر إليها كعملة نقدية، على الرغم من عدم وجود تعريف موضوعي محدد للنقد من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وخلصت إلى أن

العملات المشفرة ليست نقوداً عن طريق إجراء مقارنات مع معيار المحاسبة الدولي رقم (32) الخاص بالأدوات المالية.

وضمن ذلك السياق، يرى (Luo and Yu, 2022) أنه بالاعتماد على معيار المحاسبة الدولي رقم (21) الخاص بآثار التغييرات في صرف أسعار العملات الأجنبية، عند قياس الأصول الرقمية كنقود فإنه ينتج عنه مشكلة محاسبية تتعلق بصعوبة احتساب التغييرات في سعر الصرف في ظل تقلبات السوق المستمرة.

ويتفق الباحث مع ما توصلت به هذه الدراسات، (عبد، 2022؛ عبد التواب، 2021؛ Procházka, 2018؛ PWC, 2019)، بأن هذه الممارسة المحاسبية لم تلقى القبول العام، وذلك بسبب:

- أن العملات الرقمية المشفرة لم تلقى القبول العام حتى الآن، حيث أنها لا تحمل الصفة القانونية فمعظم هذه العملات لا يتم إصدارها أو دعمها من قبل أي حكومة.
- كما أنها غير قادرة على تحديد أسعار السلع والخدمات بشكل مباشر، وعلى الرغم من قبول العملات الرقمية المشفرة لتسوية بعض المعاملات إلا أنها لا ترتبط مباشرة بتحديد أسعار السلع أو الخدمات في السوق.

وتأكيداً على ذلك، لا يمكن الاعتماد على المعالجات المحاسبية الواردة في معيار المحاسبة الدولية رقم (32)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (21)، للأصول الرقمية كنفدية تندرج بقائمة المركز المالي، وذلك لافتقادها معظم خصائص النقد والنقد المعادل، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم اعتمادها بشكل رسمي حتى الآن من قبل العديد من الدول والجهات الرسمية الرقابية والبنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى، قدرتها المحدودة في تحديد أسعار السلع والخدمات بشكل مباشر، ولهذه الأسباب لا يمكن الإعراف أو القياس أو الإفصاح المحاسبي عن الأصول الرقمية كنفدية في القوائم المالية.

3. البديل المحاسبي الثالث: النظر إلى الأصول الرقمية "كاستثمار":

بالنسبة لشركات الاستثمار، التي تحتفظ بأصول رقمية مشفرة كاستثمارات، يجب عليها إجراء العمليات المحاسبية الخاصة بذلك كما تفعل مع أي استثمارات أخرى، ولذلك عند الإعراف بالأصول الرقمية كاستثمارات فإنه يجب تحقق الشروط الآتية:



- حيافة الأصل الرقمي بغرض تحقيق منفعة متمثلة في إيرادات وأرباح وعوائد.
 - قابلية الأصل الرقمي للتداول في سوق نشط، يمكن من خلاله الحصول على قيمة سوقية أو الحصول على مؤشر يساعد في حساب القيمة السوقية.
 - امكانية الاستثمار في الأصل الرقمي لفترة طويلة الأجل.
- أما فيما يتعلق بعملية القياس المحاسبي للأصول الرقمية كاستثمار، فإنها تكون كالآتي:

حيث تقوم في البداية بقياس القيمة بالتكلفة ثم التكييف مع القيمة العادلة لاحقاً كأصل مالي مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة سواء كان بالربح أو الخسارة، ووفقاً لما ورد في "معيان المحاسبة الدولي رقم (39)" والمعيان الدولي للتقارير المالية "IFRS رقم (9)" فإنه: يتم قياسه "بالقيمة العادلة سواء كان استثماراً للمتاجرة أو استثماراً طويل الأجل، ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر من خلال عناصر الدخل الشامل".

وضمن ذلك السياق، فإنه تتم عملية الإفصاح المحاسبي عن الأصول الرقمية كاستثمارات وفقاً لمتطلبات الإفصاح المحاسبي التي وردت ضمن نصوص المعيار المحاسبي (IAS 25)، وهي كالآتي:

- التغيرات في القيمة الدفترية للاستثمارات.
 - الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع الاستثمارات المتداولة والاستثمارات طويلة الأجل.
 - السياسات المحاسبية المتعلقة بتحديد القيمة الدفترية للاستثمارات، ومعالجة التغيرات في القيمة السوقية للاستثمارات المتداولة، والتي يتم تقييمها على أساس القيمة السوقية.
 - الأسس المتبعة في إعادة التقييم.
 - إعطاء بيانات تحليلية عن المحافظ الاستثمارية، وذلك بالنسبة للشركات المتخصصة في الاستثمار.
 - الإفصاح عن تقديرات المديرين للقيم العادلة للاستثمارات التي لا تتداول في سوق نشط، وكذلك طريقة تحديد القيمة بهدف المقارنة مع طريقة التكلفة إذا أمكن.
- وتعقيباً على ذلك، يرى الباحث أن الشركات التي تستثمر في الأصول الرقمية بصفة عامة سواء كانت أصول رقمية مشفرة أو أصول رقمية غير مشفرة فإنه يجب عليها أن

تتعامل مع هذه الأصول كما تتعامل مع الأصول التقليدية الأخرى التي تستثمر فيها، وذلك من خلال الاعتراف المبدئي بالأصل عند البيع أو الشراء وتسجيله بالتكلفة التاريخية وقت إتمام العملية، ثم بعد ذلك يتم قياسه بالقيمة العادلة لاحقاً مع الأخذ في الاعتبار التغيرات في قيمة الأصل الرقمي سواء كان بالزيادة أو النقصان، ويتم تحديد ذلك من خلال السعر السائد في السوق، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات الإفصاح عن هذه الأصول وفقاً للمعيار المحاسبي المتبع في ذلك الشأن.

4. البديل المحاسبي الرابع: النظر إلى الأصول الرقمية "كأدوات مالية":
عرضت العديد من الدراسات السابقة، مثل (عبد، 2022؛ عبد التواب، 2021؛ Procházka, 2018؛ PWC, 2019) أن الأصول الرقمية لم تلقى قبولاً عاماً على اعتبارها كأصول مالية، وذلك لعدة أسباب هي:

- عند الاحتفاظ بالعملة الرقمية المشفرة فإنها لا تمنح مالكيها حقاً تعاقدياً لتلقي النقود أو أي أصل مالي آخر.
- الأصول الرقمية لا تنشأ نتيجة لعلاقة تعاقدية ينتج عليها نشأة أصل مالي لدى طرف والتزام أو حق ملكية لدى طرف آخر.
- الأصول الرقمية لا توفر لمالكيها حصة متبقة في أصول أي منشأة بعد خصم جميع التزاماته.

ولذلك، تكمن أهمية تطبيق تعريف الأدوات المالية على الأصول الرقمية المشفرة في ضرورة وجود علاقة تعاقدية بين طرفي التعاقد، فعلى سبيل المثال: إذا أصدرت الشركة (A) سنداً للشركة (B)، ولدى الشركة (A) التزام تعاقدى محدد بدفع مبلغ نقدي للشركة (B) بشروط معينة، وفي الوقت نفسه، تتمتع الشركة (B) بالحق التعاقدى في استلام المبلغ النقدي المحدد من الشركة (A)، وبالتالي فإنها تلبي تعريف الأداة المالية لكل من الشركة (A) والشركة (B)، وسيكون الأصل في هذه الحالة هو الأداة المالية إذا تم قبولها من قبل الشركتين، وسوف تمثل قيمة فعلية يمكن استبدالها بعملة صعبة مثل الدولار لاحقاً. لكن حالياً لا يتم الاعتراف بالأصل الرقمي المشفر كعملة فعلية أو أداة مالية، ويختلف الأمر في حالة الالتزام التعاقدى، وحيازة وحدة واحدة من الأصل الرقمي المشفر. حيث لا يمنح الأصل الرقمي المشفر حقاً وليس التزاماً تعاقدياً بالدفع نقداً أو أي أصل مالي آخر.



وبناءً على ذلك، لا يتم التعرف على الأصول الرقمية المشفرة حالياً كعملة مادية أو أداة مالية، حيث أنها لا تلبي متطلبات وشروط تعريف الأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها في القوائم المالية.

وتعليقاً على ذلك، يرى الباحث أن الأصول الرقمية بصفة عامة لا تستوفي تعريف الأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها بالقوائم المالية، وبالتالي لا ينطبق عليها شروط الأصول المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (32) الخاص بالأدوات المالية، وتأكيداً على ذلك، ما توصلت إليه لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية (IFRS IC) على أن العملات الرقمية المشفرة لا تعتبر من الأصول المالية، وذلك لعدم توافرها بشروط الأصل المالي.

5. البديل المحاسبي الخامس: النظر إلى الأصول الرقمية "كمخزون":
حيث في هذه الحالة ينظر إلى الأصول الرقمية على أنها مخزون، وبالتالي تتم عملية القياس المحاسبي في هذه الحالة من خلال المحاسبة عنه باعتباره مخزون لغرض البيع في سياق النشاط العادي للمنشأة، ولذلك يتعين على شركات التعدين تصنيف أصول التشفير مثل المخزون، وهذا من شأنه أن يسمح باعتبار أصول التشفير نوعاً فريداً من المخزون كمخزون غير ملموس. وعندما تبيعها الشركات مباشرة بعد ذلك، فإنها تتكبد تكاليف في كل مرة تقوم فيها بالتعدين، ولذلك يجب أن تحتوي الأصول الرقمية المشفرة المستخرجة على عناصر تكلفة البضائع المباعة، وعلى هذا النحو فإنها تلبي ما جاء بمعايير المخزون (ASC 330)، وهو "الاحتفاظ بها للبيع في سياق الأعمال العادية".

وعلى سبيل المثال، قد تحتفظ الشركة بأصول مشفرة للبيع في سياق العمل العادي، ويمكن عادةً التعامل مع الأصول الرقمية المشفرة على أنها مخزون، وهذا يعني الاعتراف بالسهم بتكلفته أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، ولكن إذا كانت المنشأة تعمل كوسيط تداول للأصول الرقمية المشفرة، فإن معيار المحاسبة الدولي رقم (2) الخاص بالمخزون ينص على أنه "يجب تقييم مخزونها بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع". حيث يتم الحصول على هذا النوع من المخزون بشكل أساسي لغرض البيع في المستقبل القريب وتحقيق الربح، وبالتالي، لا يمكن تطبيق طريقة القياس هذه إلا في ظروف ضيقة

جداً حيث يكون نموذج الأعمال هو بيع الأصول الرقمية المشفرة في المستقبل القريب بهدف تحقيق الربح من تقلبات الأسعار.

وتعقيباً على ذلك، يرى الباحث أن تتم عملية قياس تكلفة الأصول الرقمية في حالة الاحتفاظ بها لغرض البيع في سياق النشاط العادي للمنشأة وفقاً لما جاء بمعايير المخزون (ASC 330)، وذلك من خلال طرق محددة لقياس تكلفة المخزون، والتي تشمل طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة، وطريقة الوارد أولاً يخرج أولاً (FIFO)، وطريقة الوارد أخيراً يخرج أولاً (LIFO)، ويجب على الشركات تطبيق الطريقة التي اختارتها باستمرار عبر جميع عناصر وفترات المخزون. وعند تحقق هذه الشروط في الأصل الرقمي فإنه يعتبر في هذه الحالة مخزون محتفظ به لغرض البيع في سياق الأعمال العادي للشركة، والتي تنطبق عليه نفس شروط الاعتراف بالمخزون وفقاً لما جاء بمعيار المحاسبة الدولي رقم (2) والخاص بالمخزون.

6. البديل المحاسبي السادس: النظر إلى الأصول الرقمية "كأصول غير ملموسة".
يعتبر الأصل "مورد تتحكم به المنشأة نتيجة للأحداث الماضية، ويتوقع أن تتدفق منه المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى المنشأة"، حيث أن التحكم أو السيطرة في سياق الأصول غير الملموسة يشير إلى أن "للمنشأة القدرة على الحصول على منافع اقتصادية التي سيولدها الأصل وتقيد وصول الآخرين إلى تلك المنافع"، ولذلك وفقاً لتقرير PWC (2018) فإن الأصول الرقمية تفي بتعريف الأصل، حيث أن المنشأة يمكنها الحصول على العوائد الاقتصادية المرتبطة من خلال بيع الأصل أو استخدامه كوسيلة للدفع.

وضمن ذلك السياق، توصلت العديد من الدراسات (عبد، 2022؛ محمد، 2023؛ PWC, 2019; Grant Thornton, 2018)، إلى أن الأصول الرقمية تفي بشروط الأصول غير الملموسة، حيث يمكن بيع الأصول الرقمية وفي مقدمتها العملات الرقمية المشفرة مثل البيتكوين وغيرها من العملات في صورة وحدات محددة في السوق، بالإضافة إلى إمكانية تحديدها وتمييزها عن غيرها بشكل منفصل عن بقية الأصول الأخرى. حيث أن قيمة الأصول الرقمية غير ثابتة، ولكن في نفس الوقت تخضع لتقلبات سريعة ومتفاوتة في القيمة ناتجة



عن التغيرات التي تحدث في سوق العرض والطلب عليها من قبل المستثمرين، ولذلك تعتبر أصول غير نقدية، ومن ثم تصنيفها كأصول غير ملموسة.

وتعقيباً على ذلك، أوضحت دراسة (Grant Thornton, 2018)، ضرورة الاعتراف بالأصول الرقمية مبدئياً كأصول غير ملموسة، وذلك وفقاً لما جاء في معيار المحاسبة الدولي رقم (38)، وقياسه بالتكلفة التاريخية وقت إتمام عملية البيع أو الشراء، أما عند القياس اللاحق للأصول الرقمية وفقاً لهذا المعيار فإنه يتم عن طريق نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم.

ويتفق الباحث، مع الدراسات التي توصلت إلى اعتبار الأصول الرقمية أصول غير ملموسة في طبيعتها إذ أنها أصول غير مادية وذات عمر غير محدد، وبالتالي، يمكن الاعتماد على معيار المحاسبة الدولي (IAS 38) كأفضل ممارسة محاسبية لمعالجة الأصول الرقمية كأصول غير ملموسة.

سابعاً: النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية:

1. النتائج: تتمثل نتائج البحث في النقاط الآتية:

- الأصول الرقمية هي مجموعة من البرامج والتقنيات المبرمجة من قبل الشركات أو المؤسسات أو الأفراد، وتحتوي على بيانات وصفية وقانونية، ويتوقع منها فائدة اقتصادية مستقبلية ذات قيمة مالية أو تسويقية أو استثمارية.
- للأصول الرقمية العديد من الخصائص والسمات التي تجعلها مميزه وفريده عن غيرها من الأصول الأخرى الملموسة وغير الملموسة التقليدية، إذ أنها تحقق عائد مستقبلي جيد للشركة، فضلاً عن مرونتها وسرعة الحصول عليها في أي وقت من خلال شبكات الانترنت.
- صنفت الأصول الرقمية على أنها قد تكون عملة أجنبية أو نقدية أو نقدية معادلة أو أدوات مالية أو استثمارات أو مخزون أو أصول غير ملموسة.
- تم تصنيف الأصول الرقمية ومعاملتها محاسبياً مثل معاملة العملة الأجنبية، وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (21)، وذلك لأنها تستوفي شروط الاعتراف بالأصل الرقمي.

• من الممكن اعتبار الأصول الرقمية كمخزون يتم التعامل معها بغرض البيع، وذلك في حالة النشاط العادي للمنشأة، أي يتم الاحتفاظ به للاستثمار فيه بغرض البيع خلال الفترة القادمة، ويتم في هذه الحالة استخدام شروط الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي الواردة ضمن نصوص معيار المحاسبة الدولي IAS 2 .

• يتفق الباحث، مع الدراسات التي توصلت إلى اعتبار الأصول الرقمية أصول غير ملموسة في طبيعتها إذ أنها أصول غير مادية وذات عمر غير محدد، وبالتالي، يمكن الاعتماد على معيار المحاسبة الدولي (IAS 38) كأفضل ممارسة محاسبية لمعالجة الأصول الرقمية كأصول غير ملموسة.

2. التوصيات: تتمثل توصيات البحث في الآتي:

1. تطبيق نموذج القيمة العادلة لقياس الأصول الرقمية، وذلك لتوفير معلومات مالية أكثر دقة تعكس القيم الحقيقية للأصول الرقمية، مما يساهم في تعظيم قيمة المنشأة وتحقيق الشفافية المالية.

2. توضيح دور الأصول الرقمية كمخزون من خلال تعزيز السياسات المحاسبية المتعلقة بالأصول الرقمية المخزنة لتحسين جودة التكاليف في المنشآت الصناعية.

3. تعزيز الإفصاح المحاسبي للأصول الرقمية، من خلال:

• تطوير معايير الإفصاح المحاسبي لتلبية احتياجات المستثمرين في بيئة الأعمال الرقمية.

• تفعيل الإفصاح المحاسبي للأصول الرقمية كأداة لتحسين شفافية الأسواق المالية وتنشيط الأسواق الرقمية.

4. تطوير نظم القياس المحاسبي للأصول الرقمية، من خلال إدخال منهجيات قياس لاحقة تساعد على تحسين جودة مخرجات النظام المحاسبي. تطبيق أنظمة متكاملة تجمع بين القياس المحاسبي الدقيق وإدارة المخاطر المرتبطة بالأصول الرقمية.

5. التنسيق مع الهيئات الرقابية، من خلال العمل على إعداد سياسات محاسبية تدعم تقليل مخاطر الضرائب الرقمية وتعزيز التزام المنشآت باللوائح الضريبية الحديثة.

6. تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للمحاسبين لتعريفهم بأحدث الأساليب والمعايير في قياس وإفصاح الأصول الرقمية.

3. البحوث المستقبلية: تتمثل في الآتي:



- المزيد من الدراسات والأبحاث حول أثر الأصول الرقمية على تعظيم قيمة المنشأة.
- المزيد من الدراسات والأبحاث حول دور الأصول الرقمية في دعم المحاسبة الإستراتيجية لمنشآت الأعمال.
- الإفصاح عن دور الأصول الرقمية في دعم المنظومة الضريبية الرقمية.
- قياس أثر الأصول الرقمية على تحسين كفاءة منظومة التكاليف في المنشآت الصناعية.
- إجراء دراسات تجريبية وتطبيقية لقياس أثر الأصول الرقمية على جودة التقارير المالية.

المراجع العلمية:

أولاً: المراجع العربية:

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2022). مدخل إلى الرموز غير القابلة للاستبدال من منظور تنظيمي ومالي. صندوق النقد العربي، مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية ، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، رقم 186، ص: 7.

حجازي، منى سلامة سليمان. (2023، ديسمبر). أثر الإفصاح عن الأصول الرقمية بالقوائم المالية على إجراءات أدلة المراجعة (دراسة تجريبية). مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الرابع، ص: 569-570.

شحاته، محمد موسى على. (2023، يوليو). أثر محددات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول الرقمية على تفعيل العلاقة بين عوائد وسيولة الأسهم: نموذج مقترح وأدلة تطبيقية بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد 5، العدد 3، ص: 406-407.

عبد، أحمد عبد الله خليل. (2022، يوليو). المحاسبة عن الأصول الرقمية كأحد المفاهيم الحديثة للتحويل الرقمي دليل تطبيقي وميداني من بيئة الأعمال المعاصرة. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثالث، العدد الثاني، ص: 448-510.

قنطجى، سامر مظهر. (2018). الأصول الرقمية وتحديات المحاسبة. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد 69، ص: 13.

محمد، سحر سعيد حامد. (2023، يونيو). أثر الاعتراف بالأصول الرقمية كأصل غير ملموس على جودة حكم مراقب الحسابات بشأن قبول التكاليف (دراسة تجريبية). مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص: 624.



ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abdul- Azeez, M. A. M. (2022, 30 Aug). Considerations of accounting standards that can be used to disclose Cryptographic assets in financial reports. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, Volume(6), Issue(20), P: 143 – 151.
- Adobe Experience Cloud Team. (2023). Digital Assets Management (DAM) - what it is, how it work, and best solutions. *Adobe Experience*.
- Alqahtani, N. H., & Alqahtani, T. H. (2022). Critical Assessment of Issues and Benefits of Digital Asset Management. *Journal of Management and Strategy*, Vol. 13, No. 1, p: 15.
- Future Connect Training Institute. (n.d). *IAS 25: Investments In Financial Statements*. <https://www.fctraining.org/ias25-investments-in-financial-statements>.
- IFRS Community. (n.d). *Effects of Changes in Foreign Exchange Rates (IAS 21)*. <https://ifrscommunity.com/knowledge-base/ias-21-effects-of-changes-in-foreign-exchange-rates>.
- International Accounting Standards Board (IASB). *IAS No. 7: Statement of Cash Flows*.
- International Accounting Standards Board (IASB). (2009, July). *IAS No. 9, Financial instruments*.
- International Accounting Standards Board (IASB). (n.d) . *IAS. 32: Financial Instruments: Presentation*. <https://www.ifrs.org>.
- International Accounting Standards Board (IASB). (n.d). *IAS 2: Inventories*. <https://www.ifrs.org>.
- Kartika, D. N & Reza Ashari Nasution, R. A. (2023, 27 February). An Exploratory Study of Digital Assets to Stimulate Consumer Experience through Consumer Journey on Pre-Visit and Post-Visit at Tourism Sector. *International Journal of Current Science Research and Review*, Volume 06, Issue 02, p:1780.

- Leppänen, S. (2017, February). Leveraging Digital Asset Management (DAM) in a Finnish retail corporation A case study on the current state and future vision of Kesko Corporations' marketing and content production. *Journal of Digital Asset Management*, p: 14.
- Lutkevich, B. & Gourlay, J. (2023, February). Definition Digital Asset Management (DAM), Tech Target.
- McGovern, M. (2013). Digital Asset Management: Where to Start. *Wiley Online Library, The Museum Journal*, Volume 56, Issue 2, P:163-293.
- Michael, A. (2021, August 14). Digital Assets Management Systems in Museums. *Jscholarship Library*, p: 5-23. <https://jscholarship.library.jhu.edu/bitstreams/9193efe7-80a3-471d-a58a-609215762eef/download>.
- Price Waterhouse Coopers (PWC). (2017, November 28). Accounting for Cryptocurrency. *International Financial Reporting Standards Blog*.
- Statutory Board Financial SB-FRS 25 Reporting Standard. Accounting for Investments. <https://sso.agc.gov.sg>.
- Tripathi, R., Singh, R. B., Srivastava, S., Sonkar, D., & Srivastava, A. (2021, June). Digital Asset Management. *International Journal of Innovative Research in Technology*, Volume 8 Issue 1, ISSN: 2349-6002, p: 848 -849.
- Xing, M. (2021, October). What Are the Core Elements Necessary for Effective Digital Asset and Media Management Practice?. *Open Journal of Social Sciences*, Vol.9 No.10, p: 339-350.